

Distr.: General
22 September 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة
الدورة الستون
البند ١٩ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إليكم
من سعادة ريشات شاغلار، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باقي إلكين

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونانيين والتي عمت في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن (A/59/899-S/2005/537)، وهي تتضمن تشويها للحقائق ومعلومات مضللة بشأن نوايا القيادة القبرصية التركية.

لقد أورد ممثل القبارصة اليونانيين ادعاءً لا أساس له من الصحة، مستشهدا بمقتطفات أسيء اقتباسها من نص المقابلة التي أدلى بها الرئيس محمد علي طلعت للأسبوعية التركية، *The New Anatolian*، نشرت في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، مفاده أن الهم الأكبر للرئيس طلعت هو نيل الاعتراف بالجمهورية التركية لشمال قبرص وليس تحقيق تسوية عن طريق المفاوضات في الجزيرة.

وواقع الأمر أن زعيم القبارصة الأتراك لم يتلفظ بهذه الكلمات في حديثه مع الصحيفة. ومن الواضح أن في الأمر إساءة اقتباس، وقد أوردت الصحيفة المعنية تصويبا في عددها الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ جاء فيه "... نتيجة لخطأ في الترجمة، نسب إلى السيد طلعت عن طريق الخطأ في صحيفتنا أنه قال إن 'معنى اقتراحنا هو إنجاز المرحلة الأخيرة قبل الاعتراف الكامل في مقابل تسليم منطقة ماراش (فاروشا)'. فهذه العبارة لم ترد في التسجيل الأصلي للمقابلة التي أجريت باللغة التركية. ونؤكد بموجب هذا التصويب أن العبارة الواردة أعلاه بين علامتي اقتباس خرجت عن حدود الكلام الذي قيل بالفعل. وتقر صحيفة *The New Anatolian* بخطئها وهي لا تريد أن تنسب هذه العبارة المقتبسة للسيد طلعت، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص". على أن الطرف القبرصي اليوناني، وتماديا في حملته التضليلية، هب على عجل يرد سريع دون تأكيد الخير من مصادره.

إن عدم جدوى هذا الادعاء يصبح جليا لدى مقارنته بالكم الهائل من الأدلة المناقضة لذلك فدعم الرئيس طلعت الذي لا لبس فيه لخطبة أنان خلال مرحلة ما قبل الاستفتاءين منسجم مع رؤيته القائمة منذ عقود من أجل التوصل إلى تسوية في الجزيرة. وفي الواقع، فقد شهدتم صاحب السعادة بهذه الحقيقة في تقريركم المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ عن بعثة المساعي الحميدة التي قمتم بها حيث قلمت ما يلي "... وأود أن أسجل، مع ذلك، تقديري للجهود التي قام بها السيد طلعت، سواء خلال العملية أو خلال مرحلة ما قبل الاستفتاء".

ويستغل ممثل القبارصة اليونانيين سوء الاقتباس المشار إليه أعلاه ليصف الجهود التي نبذلها لإنهاء العزلة اللإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي بأنها هدف مؤقت في

طريق نيل الاعتراف الكامل. لقد أكدنا دوماً، تماشياً مع نص وروح تقريركم عن بعثة المساعي الحميدة (S/2004/437) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، ومع إعلان مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على أن إنهاء عزلة الشعب القبرصي التركي ليس غاية في حد ذاته ولا هو بديل عن إحلال تسوية في الجزيرة عن طريق المفاوضات، وإنما خطوة ضرورية من شأنها أن تسهل إعادة توحيد قبرص عن طريق سد الهوة الاقتصادية بين الجانبين. وسيشكل ذلك أيضاً أداة مفيدة لنري الجانب القبرصي اليوناني أن سياسته الرامية إلى الخنق الكامل للشعب القبرصي التركي محكوم عليها بالفشل وأن عليه بالتالي العودة إلى طاولة المفاوضات برؤية سليمة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية.

والرواية التي أوردتها الطرف القبرصي اليوناني عن المباحثات التي جرت بين الجانبين في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن مشروع النظامين للمفوضية الأوروبية المتعلقة بشمال قبرص، وهما نظام المساعدة المالية ونظام التجارة المباشرة، رواية مضللة هي الأخرى. فكما لا يخفى عليكم، لا تزال القيادة القبرصية اليونانية ماضية في عرقلة إقرار مجلس الاتحاد الأوروبي لهذين النظامين. فالموقف المتشدد الذي انتهجته القيادة القبرصية اليونانية في مداولات الاتحاد الأوروبي قد تسبب حتى الآن في إفشال جهود الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فهو لا يخلو من الأهمية حيث أنه يكشف، مرة أخرى، أن القيادة القبرصية اليونانية لن تقبل بأي حال من الأحوال رفع العزلة المفروضة على الشعب القبرصي التركي حيث أن ذلك يشكل أحد الأركان الأساسية لسياساتها في قبرص.

إن عرضنا المتمثل في إعادة منطقة ماراش (فادوشا) لإعادة توطينها إنما هو جهد صادق للإبقاء على روح الأخذ والعطاء يراعي المناشدات المستمرة للطرف القبرصي اليوناني لاتخاذ تلك الخطوة. بيد أن القيادة القبرصية اليونانية، المتشبثة بموقفها المتطرف، رفضت العرض تلقائياً مبيّنة بذلك مرة أخرى أن أقوال القيادة القبرصية اليونانية تخالف أفعالها على الدوام.

إن المحاولة التي تضمنتها الرسالة لتبرير استمرار عزل الشعب القبرصي التركي بالتذرع بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) محاولة عديمة الأهمية. فتفسير هذين القرارين على هذا المنوال، لا سيما في ضوء رغبة الشعب القبرصي التركي في توحيد الجزيرة التي أعرب عنها في الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، هو تفسير أقل ما يقال عنه أنه غريب. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى تقريركم عن مهمة المساعي الحميدة (S/2004/437) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، حيث ذكرت حرفياً "أمل أن يكون بوسعهم (أعضاء مجلس الأمن) أن يضربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع

القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم، اعتباراً بأن هذا التدبير يتوافق وأحكام قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)“.

وفيما يتعلق بملاحظات ممثل القبارصة اليونانيين فيما يخص تحقيق تسوية سياسية في قبرص، أود أن أشير مجدداً للتقرير ذاته، حيث ذكرتم، حرفياً ”أن ما تم رفضه من الجانب القبرصي اليوناني) كان يشكل الحل في حد ذاته وليس مجرد تصميم... .. فإذا كان القبارصة اليونانيون على استعداد لتقاسم السلطة والازدهار مع القبارصة الأتراك في إطار اتحادي يقوم على التكافؤ السياسي، فإنه يتعين عليهم البرهنة على ذلك ليس فقط بالقول بل كذلك بالفعل“ و”إذا كانوا (القبارصة اليونانيون) لا يزالون يرغبون في حل المشكلة القبرصية من خلال إنشاء اتحاد فيدرالي بين طائفتين ومنطقتين، فعليهم أن يعبروا عن ذلك. وينبغي لهم أن يبدوا بوضوح وحسم ما علق لديهم من مخاوف بشأن الأمن وتنفيذ الخطة“. ورغم أنكم كررتكم، سعادتكم، هذا النداء في مناسبات شتى، فإن القيادة القبرصية اليونانية لم تستجب بعد على الوجه المناسب. وامتناع الجانب القبرصي اليوناني وعدم رغبته في القيام بذلك إنما يدل بوضوح على أنه غير مهتم، ولا سبق له أن اهتم، بإيجاد تسوية مقبولة من الطرفين، رغم ما يعلنه باستمرار من موقف معاكس.

إن الشعب القبرصي التركي يوالي فكرة شراكة جديدة في قبرص كما يتجلى ذلك بما لا يدع مجالاً للشك في نتائج الاستفتاءين اللذين نظما في الجزيرة في السنة الماضية. فنظام ثنائية المنطقة والمساواة السياسية واستمرار نظام الضمانات لعام ١٩٦٠ عناصر أساسية لتسوية قابلة للبقاء والدوام. ومن أجل إتاحة فرصة واقعية لبلوغ هذا الهدف، يجب أن يكون للجانب القبرصي التركي شريك في المفاوضات راغب وقادر على التفاوض على شراكة جديدة بدون الأساليب الملتوية التي استخدمت حتى الآن. وكخطوة أولى، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني، دون مزيد من الإبطاء، الاستجابة لدعوة سعادتكم والرد بـ ”وضوح وحسم“ على الأسئلة التي طرحتموها عليه.

وأرجو ممتناً أن تعمم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريشات شاغلار

الممثل الدائم